



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (15) لسنة (2019م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الخميس 28 ذو الحجة 1440 هجرية، الموافق 2019/8/29 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة سمارت باور للاستيراد
ضد

شركة يمن موبايل للهاتف النقال في المناقصة رقم: 2018/12م الخاصة بشراء وتوريد (50) منظم خلايا شمسية سعة (DC-DC) (300A) لكل منظم + 20 منظم هجين (AC/DC&DC-DC) بسعة (300A).

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2019/3/30م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد شركة يمن موبايل للهاتف النقال تضمنت اعتراض الشاكية على إرساء المناقصة رقم 2018/12م المجموعة الثانية الخاصة بشراء وتوريد (50) منظم خلايا شمسية سعة (DC-DC) (300A) لكل منظم + 20 منظم هجين (AC/DC&DC-) (DC) بسعة (300A) على عطاء آخر غير عطائها مع انها الوكيل الوحيد للمنتج في الجمهورية اليمنية وعطائها كان اقل العطاءات المقدمة سعرا في المناقصة (بحسب ما جاء في مذكرة الشركة الشاكية)، وتطالب الشاكية وقف إجراءات المناقصة وسحب الوثائق ودراستها من قبل الهيئة العليا وانصافها.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (109) بتاريخ 2019/4/2م تضمنت وقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى المقدمة من قبل شركة سمارت باور للاستيراد وموافقة الهيئة العليا بأوليات الموضوع، وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا بالمذكرة رقم (1778) بتاريخ 2019/5/21م (مرفق بها الأوليات) وكان رد الجهة متضمنا التالي:

بموجب رسالتكم الموجهة إلينا برقم 109 وتاريخ 2019/4/2م والتي تضمنت طلب إيقاف إجراءات المناقصة العامة رقم (2018.12) الخاصة بشراء وتوريد عدد 50 منظم خلايا شمسية + 20 منظم هجين والرد على الشكوى المقدمة من شركة سمارت باور وموافقة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات بأوليات المناقصة خلال سبعة أيام عمل، وعليه نود الإحاطة إلى أن لجنة المناقصات المختصة أصدرت قرار بتشكيل لجنة خاصة



لمراجعة جميع الأولويات المتعلقة بالمناقصة محل الشكوى والرفع بالنتائج، وبعد طلب الأسباب من اللجنة المكلفة بالرد على الشكوى كان ردهم كالتالي:

1. قامت لجنة التحليل برفع نتائج التحليل بتاريخ 2019.3.6م والخاص بالمجموعتين للمناقصة أعلاه والتي خلصت فيها لجنة التحليل لترسيمة المجموعة الثانية محل الشكوى على شركة المختصر واستبعاد شركة سمارت باور للأسباب التالية:
 - سمارت باور تم ترشيحه من الناحية الفنية ولكن تم استبعاده من الترسيمة بسبب ارتفاع سعره عن المختصر، حيث أن فارق السعر بين شركة سمارت باور وشركة المختصر (\$35,803.02) لنفس التجهيزات ونفس المصدر.
 - بالنسبة للتوكيل والتفويض، كان من المفترض على سمارت باور الاعتراض على المختصر يوم فتح المظاريف، نظرا لأن العرض المقدم من المختصر من نفس البلد والشركة المصنعة ونفس الموديل.
 - مبالغ العروض المقدمة يوم فتح المظاريف كانت الأسعار كالتالي:

م	اسم صاحب العطاء	اسم المجموعة
1	المختصر للتقنية والتجارة	\$440,300
2	شركة سمارت باور	\$423,400

وبعد إجراء عملية التحليل والتقييم للعروض المالية اتضح أن الأسعار أعلاه شملت سعر التدريب، ولوجود اختلاف وتباين بين عدد المتدربين في العرضين للشركات أعلاه، حيث تقدمت شركة سمارت باور بعدد (10) متدربين وشركة المختصر بعدد (18) متدرب وقامت لجنة التحليل باعتماد عدد (4) متدربين فقط والمذكورين في الشروط الخاصة في الوثيقة لتوحيد عملية التقييم حيث صارت الأسعار بعد توحيد عدد المتدربين كالتالي:

م	مقدم العطاء	السعر الإجمالي للتجهيزات	عدد المتدربين	المبلغ لإجمالي للتدريب	إجمالي للعرض
1	سمارت باور	368,041	4	\$ 22,362	\$390,403
2	المختصر	329,500	4	\$ 25,100	\$354,600

مرفق لكم جدول التحليل المالي للمجموعة الثانية.

كما أن نسبة الانحراف عن التكلفة التقديرية كانت بما نسبته بالسالب - (31.26%) للعرض المقدم من شركة المختصر، كما كانت نسبة الانحراف للتكلفة التقديرية بما نسبته بالسالب - (24.32%) للعرض المقدم من شركة سمارت باور. وكان مبرر قبول نسبة الانحراف أن منظمات الـ (Hybrid) تعمل بنظام DC-DC & AC/DC أول مرة يتم طلب هذه المنظمات وليست متواجدة في السوق المحلية كونها منتج حديث.

2. بموجب نتائج التحليل أقرت لجنة المناقصات في الجلسة رقم 2019.18 بتاريخ 2019.3.11م الترسيمة على شركة المختصر بمبلغ إجمالي (\$354,600) وتم عمل رسالت الترسيمة بتاريخ 2019.3.25م تحتوي الالتزامات التالية:



- توفير عينة لمخازن شركة يمن موبايل قبل التوريد لفحصها والقبول بالتعديلات إذا كانت المحتويات لم تتوافق مع المواصفات كون العرض غير واضح بشكل دقيق وأول مرة يتم التوريد من هذه المنظمات.
 - توفير شهادة الفحص المصنعي وشهادة المنشأ لكل منظم شحن على حدة من الغرفة التجارية في بلد المنشأ ومعمدة من السفارة اليمنية في بلد المنشأ.
 - أن يكون على المنظمات رقم تسلسلي بالترتيب.
 - إرفاق الكتاوجات والمخططات وكتيب التركيب والتشغيل والصيانة مع كل منظم على حدة للموديل SHW48500.
 - الالتزام بالتدريب في بلد المنشأ بحسب شروط الوثيقة العامة للمناقصة.
 - الالتزام بمدة ضمان الصيانة بحسب الوثيقة.
 - تقديم ضمان توفير قطع الغيار لمدة عشر سنوات ومعمدة من الشركة المنتجة للنظام.
- وإذا لم يتم الموافقة على هذه الشروط يتم الانتقال الى العرض الأخر (سمارت بور).

3. خلال فترة التظلمات تم استلام تظلم من شركة سمارت بتاريخ 2019-04-01م وتم إحالة الموضوع

للجنة الفنية التي أفادت للجنة المناقصات بأسباب الاستبعاد المذكورة سابقا. مع العلم بأنه وفي نفس فترة تقديم التظلم لشركة يمن موبايل تم رفع الشكوى من قبل شركة سمارت باور للهيئة العليا للرقابة على المناقصات قبل استلام الرد على أسباب الاستبعاد من شركة يمن موبايل كما تم بعدها استلام رسالة من شركة المختصر بطلب استيضاح عن سبب استبعادها عن الترسية للمجموعة الأولى وعن سبب تغيير السعر المرسى عليه عن السعر المقدم. والتي تم بموجبها الرد على جميع الاستفسارات المطلوبة وإضافة طلب إحضار وتوفير تفويض أو شهادة وكالة من المصنع بحسب ما نصت عليه وثيقة الشراء. حيث لم تستطع شركة المختصر توفير هذا التفويض أو شهادة وكالة من المصنع حتى الآن وتم استلام رسالة رسمية من شركة المختصر بأنه سيقدم فقط فاتورة أولية للشراء من المصنع.

وعند عرض ما سبق على لجنة المناقصات وإعلامهم بأن شركة المختصر لم تستطع إحضار التفويض من المصنع ولا شهادة الوكالة بحسب ما نصت عليه وثيقة الشراء ليتم الانتقال للخيار التالي بحسب نتائج التحليل، رأت لجنة المناقصات في الجلسة 2019-32 إرجاء البت في عملية الشراء حتى يتم الرد على رسالة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات.

وعليه، تم موافاتكم بهذا التوضيح وتم إرفاق أوليات عملية الشراء بحسب طلبكم ليتسنى لكم التوجيه بما يلزم.

ثالثاً: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمناً الآتي:

* من خلال ما ورد في مذكرة يمن موبايل رقم (1778) بتاريخ 2019/5/21م لوحظ أن رسالة الإرساء كانت مشروطة وأن صاحب العطاء المرسى عليه قد اعتذر عن تلبية الشروط المطلوبة بحسب ما نصت عليه وثيقة المناقصة حيث تم الرفع من قبل الإدارة المختصة إلى رئيس لجنة المناقصات بالشركة بالانتقال إلى



العطاء الثاني.

وعلى هذا الأساس فقد قامت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات بمخاطبة الإخوة شركة يمن موبايل بموجب المذكرة رقم (168) وتاريخ 2019/6/18م للقيام بالبت في الموضوع من قبل لجنة المناقصات لدى الشركة وموافقة الهيئة العليا بقرار اللجنة حتى تتمكن الهيئة العليا من اتخاذ القرار المناسب. وبناء عليه تلقت الهيئة العليا مذكرة شركة يمن موبايل رقم (1574) وتاريخ 2019/7/22م بشأن المناقصة رقم (2018/12) (المجموعة الثانية) الخاصة بشراء وتوريد 50 منظم خلايا شمسية (DC-DC) بسعة (A300) لكل منظم + 20 منظم هجين (AC/DC&DC-DC) بسعة (A300) مفادها أنه قد تقرر إلغاء المناقصة المذكورة من قبل لجنة المناقصات بالشركة بموجب محضر اجتماع لجنة المناقصات رقم (18) وتاريخ 2019/7/9م (مرفق من قبل الجهة).

وقد أوضحت الجهة في مذكرتها التالي: "تعقيباً على رسالتكم رقم (168) وتاريخ 2019/6/18م الخاصة بالشكوى المقدمة من قبل شركة سمارت باور للاستيراد والتي تضمنت أن يتم البت في الموضوع من قبل لجنة المناقصات لدى الشركة وموافقة الهيئة العليا بقرار اللجنة حتى يتم اتخاذ القرار المناسب، وعليه، نود إحاطتكم علماً بأنه قد تقرر إلغاء المناقصة المذكورة بموجب قرار لجنة المناقصات في الجلسة رقم (2019.49) وتاريخ 2019/7/9م بعد الاطلاع على التقرير الخاص بالتدقيق الداخلي للشركة حيث اتضح أن هناك بعض القصور من مرحلة إعداد الوثيقة وحتى انتهاء التحليل وذلك لكون عملية الشراء كانت لشراء تجهيزات جديدة لم يتم شراؤها من قبل، مما أدى الى ظهور ذلك القصور. وعليه لزم إشعاركم بذلك.

* رأي المكتب الفني:

خلص المكتب الفني في نهاية تقريره الى الرأي برفض الشكوى كون الجهة قد قامت بإلغاء المناقصة كون عملية الشراء كانت لشراء تجهيزات جديدة لم يتم شراؤها من قبل الشركة مما أدى الى ظهور قصور متلازم ابتداء من مرحلة إعداد وثيقة المناقصة وحتى انتهاء التحليل بحسب إفادة الشركة، وعلى هذا الأساس واستناداً الى ما نصت عليه المادة رقم (200) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007م، فإنه يجوز لشركة يمن موبايل إلغاء المناقصة بقرار مسبب من رئيس الجهة بعد موافقة لجنة المناقصات المختصة.

وإبعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث أن الشكوى قد تضمنت اعتراض الشاكية على قرار الجهة المشكو بها بإرساء المناقصة رقم 2018/12م المجموعة الثانية الخاصة بشراء وتوريد (50) منظم خلايا شمسية سعة (DC-DC) (300A) لكل منظم + 20 منظم هجين (AC/DC&DC-DC) بسعة (300A) على عطاء غير عطائها رغم أنها الوكيل الوحيد لتلك التجهيزات، وبما أن قرار الإرساء المذكور لم يعد له مكان بعد قيام الجهة المشكو بها بإصدار قرار بإلغاء المناقصة تأسيساً على أن عملية الشراء كانت لشراء تجهيزات جديدة لم تقم الشركة بشراؤها من قبل، مما أدى الى ظهور قصور متلازم ابتداء من مرحلة إعداد وثيقة المناقصة وحتى انتهاء التحليل بحسب إفادة الشركة في مذكرتها رقم (1574) المؤرخة 2019/7/22م، فإن ذلك يستلزم رفض الشكوى



ولذلك،

واستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية،
والمواد (200 ، 417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات
والمزايدات ما يلي:

- رفض الشكوى لانعدام محلها المتمثل في قرار الإرساء بقرار إلغاء المناقصة الصادر عن الجهة المشكوبها.
والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 28 ذو الحجة 1440 هجرية،
الموافق 2019/8/29 ميلادية.

الأستاذ / أمين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات

القاضي / عبدالرزاق سعيد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس / عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات



الدكتور / ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للقابة على المناقصات والمزايدات